

حمل السلطة مسئولية التصعيد في المحافظات الجنوبية ونتائج الكارثية على وحدة اليمن واستقراره المشترك يقر توجيه رسالة لمؤتمر الرياض تتضمن موقفه من مختلف القضايا الوطنية

أقر المجلس الأعلى للقاء المشترك في اجتماعه الدوري الأحد الفائت بحضور رئيس اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأمينها العام وبعض أعضاء اللجنة المصغرة، توجيه رسالة إلى الدول المشاركة في مؤتمر الرياض الذي سينعقد السبت القادم، تتضمن موقف المشترك من مختلف القضايا الوطنية.

وعبر المشترك في اجتماعه عن إدانته وشجبه للتصعيد الخطير في بعض المحافظات الجنوبية، والتي قال بأنها جسدت نهج السلطة في طريقتها لمعالجة مشاكل البلد بمزيد من التأزم وإشاعة أجواء الخوف والكرهية والانتقام والفرز المجتمعي.

وحمل المشترك في بلاغ صحفي السلطة المسئولية عن التصعيد ونتائج الكارثية على وحدة اليمن واستقراره، معتبرا الخطاب الإعلامي والإجراءات القمعية أساليب مستفزة للحراك السلمي وجره إلى مربع العنف.

وطالب المشترك السلطة أن تتعامل برشد ووعي في خطابها السياسي،

والتعامل مع القضايا بعيداً عن تهور الاستخفاف الذي يزيد الوضع سوءاً إلى سوء، رافضاً الانجرار إلى دوامة الصراع والعنف من أي جهة كانت فالوطن ملك للجميع وليس حكراً على فئة بذاتها.

وأكد مجلس المشترك الأعلى بأنه سيتحمل مسئولياته الوطنية والتاريخية مع كل المحبين والحرصين على أمن واستقرار وطنهم وشعبهم وترسيخ المشروع الوطني الذي ينقذ اليمن من براثن أزمتيه المستفحلة التي باتت تهدد حاضره ومستقبله نتيجة نهج السلطة المتطرف وما نتج عنها من مشاريع متطرفة أخرى.

كما عبر عن إدانته واستنكاره للجريمة التي راح ضحيتها مدير البحث الجنائي يمديرية الضالع وأحد مرافقيه، معتبراً هذه الجريمة وغيرها من الجرائم المذمومة.

وفيما أدان المشترك الجرائم التي يتعرض لها المواطنون الأبرياء، طالب السلطة بسرعة القبض على مرتكبي تلك الجرائم وإحالتهم إلى الجهات

المختصة لينالوا جزاءهم العادل، مطالباً في السياق ذاته أن تفرق السلطة بين من يمارسون حقهم في التعبير السلمي وبين مرتكبي جرائم القتل والإخلال بالأمن.

وتساءل المشترك: لماذا تقوم السلطة بالقبض على النشطاء السياسيين المخترطين في حراك سلمي مكفول بالدستور والقانون بينما تتغاضى عن ملاحقة القتلة والخارجين عن النظام والقانون ومرتكبي أعمال العنف لنجدهم طلقاء يسرحون ويمرحون بحرية تامة؟!.

وناشد المشترك أبناء المحافظات الجنوبية بأن يدركوا مخاطر تلك المشاريع المتطرفة التي تدفع باتجاه العنف التي يستفيد منها أعداء الوطن وتجار الحروب ومثيري الفتنة والأزمات، محملاً السلطة كامل المسئولية عن حفظ الأمن في تلك المحافظات، وإلقاء القبض على منفذي تلك الجرائم والاعتداءات وتقديمهم للقضاء.

كما جدد المشترك مطالباته للسلطة بإطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين

من نشطاء الحراك ووقف المحاكمات الجائرة بحقهم، ووقف الحملات الإعلامية والتخريب على الكراهية والاستفزاز في الخطاب الإعلامي الرسمي ضماناً لوقف المزيد من التدهور.

وأكد مجدداً على أن الوسيلة الوحيدة لحل مشاكل الجنوب وغيرها هو الحوار الوطني الجاد والمسئول المفضي إلى حل المشكلات على قاعدة الشراكة الوطنية، والمشاركة الحقيقية للشعب في السلطة والثروة. وأدان المشترك العملية الإجرامية التي طالت القيادي في حركة حماس محمود المحسوح من قبل عناصر في الموساد الإسرائيلي، وأيد ما أنجزته الأجهزة الأمنية في دولة الإمارات الشقيقة في كشف مرتكبي تلك الجريمة وما صاحبها من ملاحقات وتعتيدات. وحذر من مخاطر استخدام الجوازات الأوروبية وإفحامها في الصراع العربي الإسرائيلي. وطالب الدول الأوروبية أن تتعامل بمسئولية عالية ما قد يترتب على هذه العملية من انعكاسات سلبية.

على خلفية اتهامه للقوسي بالفشل في إدارة معركة صعدة الحزب الحاكم يهاجم محافظ صعدة السابق ويتهمه ببدء الحوثيين بالسلاح

مأرب الورد

لم يكن ينقص محافظ محافظة صعدة السابق حسن مناع سوى إجراء حوار صحفي لتضيف صحيفة الحزب الحاكم تعميق أوجاعه. وفي أول ظهور له في مقابلة صحفية مع صحيفة المصدر الأهلية عقب تقديم استقالته، لم



تمله الميثاق لسان حال المؤتمر الشعبي العام، إلا وفتحت نيرانها عليه عبر شن هجوم عنيف وصل حد اتهامه ببدء الحوثيين بالسلاح. وقالت صحيفة الميثاق في عددها الصادر يوم الاثنين الماضي: «لم يكتب المحافظ المقال بما اقترفته يده هو وأخوه تاجر السلاح بحق الوطن بل تجاوز ذلك إلى كيل الاتهامات بحق الوطن بل مخلصين من أبناء القوات المسلحة والأمن وخاصة على رأس هؤلاء اللواء محمد عبدالله القوسي».

ويأتي هذا الهجوم المؤتمري على (مناع) على خلفية نشر موقع المصدر أونلاين لخبر مقتضب عن حوار أجرته مع المصدر كان الموقع التابع لها قد نشر مقتطعات منه، حيث اتهم خلاله اللواء القوسي وهو وكيل أول وزارة الداخلية بالفشل في إدارة المعركة في مدينة صعدة.

وأضافت الصحيفة متسائلة: «المصيبة أن مناع يعلم علم اليقين من هو الذي مد المتمردون بالسلاح ومن هو الذي وجدت بداخل منزله بصعده عربات (الحميضة) التي كان يخزنها المتمردون ولكن كما يقال: رميتي بدائها وانسلت».

وأردفت ساخرة: «اتهامات المحافظ المقال للقيادة العسكرية الوطنية لأمر مضحك لا يصدقه مختل عقلياً فما بالك بعقل».

ولفتت صحيفة الحزب الحاكم في هذا السياق بالإشارة إلى أن المحافظ تمت إقالته بالرغم من أن وزارة الإدارة المحلية أكدت في وقت سابق أن مناع قدم استقالته، وهو ما أكد هو أيضاً في حوار مع الصحيفة التي نشرته في عددها الثلاثاء الفائت. وقال مناع إنه سبق وأن قدم استقالته تسع مرات ولم تقبل إلا المرة العاشرة.

نقابة الصحفيين تدين إحالة علاو للتحقيق

عبرت نقابة الصحفيين اليمنيين عن تضامنها الكامل مع المحامي محمد ناجي علاو - رئيس الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات « هود » - ضد قرار محكمة الصحافة بالتحقيق معه بتهمة الإساءة للقضاء.

وأعلنت النقابة في بيان لها - تلقت الصحوه نسخة منه - عن رفضها واستنكارها وإدانتها لاستهدافه بأي شكل من الأشكال. وأعربت نقابة الصحفيين عن تقديرها البالغ لجهوده وأدواره المشهود في الدفاع عن الحقوق والحريات في اليمن منذ قيام الوحدة.

وقالت إن علاو «عُرف كرائد شجاع وجريء وصاحب مواقف صلبة تنتصر دائماً لدولة النظام والقانون وللمبادئ العدالة والحرية والمواطنة المتساوية».

استئناف تعزيتي إعدام قاتل الطفلة نسبة

أيدت محكمة الاستئناف بتعز في جلستها المنعقدة أول أمس الثلاثاء الصادر عن محكمة عز الابتدائية والقاضي بالإعدام رمياً بالرصاص للمتهم أكرم السماوي والمتهمة بقتل الطفلة نادر الاواني 5-سنوات-

حكم الاستئناف أيد جميع الفقرات الواردة بالحكم الابتدائي الصادر في 10 نوفمبر 2009م والذي قضى بإعدام المتهم رمياً بالرصاص قصاصاً مع دفع 300 ألف ريال أغرام ومخاض سير التقاضي.

المحامي علي سعيد الصديق - رئيس فريق الادعاء عن أولياء الدم- والذي سجد سجدة الشكر في قاعة المحكمة بعد نطق الحكم من قبل القاضي يحي الاربابي عبر عن سعادته وقال إن تأييد الحكم الابتدائي كان أمر متوقعا نظراً لثبوت الأدلة ودعم قدرة الدفاع على جلب ما يدفع التهمة عن القاتل مضيفاً إن القضية أضحت قضية رأي عام لأنها مست جانب مهم في الحياة الإنسانية وإلا وهي الطفولة الذي يعد انتهاكها انتهاك للبشرية وقال على أطفال اليمن اليوم أن يحتفلوا لان القضاء اليمني اثبت حياديته ونزاهته وجديته وحزمه مع قضاياهم وإن إعدام هذا الذئب البشري هو رسالة واضحة تفصلها أن من يعتدي على طفل أو طفلة في منطقة أو مدينة أو محافظة ما لا يمكن أن ينجو بفعلته وأن المجتمع كله متربص بمن ينتهك حق الطفولة وأضاف الصديق إن أولياء الدم عانوا الأمرين من طول الجلسات ومحاولات الدفاع تطويلها تارة بالتحجج بإحضار مستندات وتارة بالغياب لكن قضاءنا يجب أن نعز به بأنه لا يتساهل مع كل ما يعكر السلم الاجتماعي.

« المسفر » يدعو مؤتمر الرياض لتبني مشاريع انمائية لليمن وعدم دفع دولاراً واحداً للحكومة



في اليمن طالب المسفر إذا كان هناك من الأمنيين من يتابع ما يقول أن ينقلوا الحقيقة كما هي وعن مؤتمر الرياض طالب الدكتور المسفر مؤتمر الرياض بأن لا يمنح اليمن أو أي دولة عربية دولاراً واحداً وإنما يقوم المشاركون في المؤتمر والداعمون بتبني مشاريع إنمائية في اليمن بحيث يكون التنفيذ تحت إشرافهم داعياً السلطات اليمنية إلى ضمان الاستثمار والابتعاد عن صيغة المحاصصة من خلال ما يسمى الدخول في الشراكة مع الشركات الأجنبية مقابل الحماية الأمنية مشيراً إلى أن اليمن متحف سياحي وأن المطلوب هو حسن التسويق لهذا المنحرف وتشجيع القبائل على حفظ أمن السواح بدلاً من خطفهم.

القائم على حرية الرأي والتعبير وهو ما يجب على اليمنيين أيضاً أن يحافظوا عليه وتساءل المسفر عن دور الحزب الحاكم في اليمن في حل مشاكل المواطنين وتساءل المسفر أين الحزب الحاكم في اليمن من الصحة ومن التعليم وأين دوره في بقية الخدمات الضرورية للمواطنين وناشد المسفر صناع القرار في اليمن إلى أن يكونوا في خدمة المواطن اليمني وليس في خدمة من حولهم وأستغرب المسفر من تصعيد ملف القاعدة متسائلاً هل أصبحت تهمة القاعدة تطلق على كل من حارب الفساد وهل يمكن أن يصل الوضع إلى أن يتم اختطاف شخصاً من الشارع بحجة أنه قاعدة مشيراً إلى أنه لا يعرف من يزين للرئيس الأوضاع السيئة في اليمن وأثناء حديثه عن الوضع

قال المحلل السياسي المعروف وأستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر الدكتور محمد صالح المسفر أن هناك من قام في اليمن بصناعة المشكلة الأمنية وقام بتصعيدها ما أدى إلى هز الثقة باليمن مشيراً إلى أن الكثير من أبناء المحافظات الجنوبية تواصلوا معه ممن ينادون بالانفصال وأنه أكد لهم بأنه مع الوحدة اليمنية لأن قطر كانت من الدول التي وقفت مع الوحدة اليمنية في وقت الشدة فيما كانت دول أخرى تقف ضدها مؤكداً في السياق ذاته في ندوة نظمها مركز منارات مساء اليوم إلى أن كل أبناء الجنوب وحدويون ودعا المسفر إلى محاسبة المخطئين أينما كانوا من أجل الحفاظ على الوحدة اليمنية والعمل من أجل إبعاد البطالة السيئة عن مصدر القرار داعياً القيادة السياسية في اليمن إلى الحفاظ على هذا المنجز العظيم وعدم بيعه بأبخس الأثمان حد قوله وأشار الدكتور المسفر إلى أن اليمن نهجت النهج الديمقراطي وأصبح اليمنيون يحتكمون إلى صندوق الاقتراع

البرلمان يستمع إلى ردود أربعة وزراء في حين اعتذر أربعة آخرين

الحرمي يكشف بالأرقام فساد وزارتي النفط والكهرباء

فؤاد العلوي

كشف النائب محمد الحرمي عضو الكتلة البرلمانية للتجمع اليمني للإصلاح عن فساد بالمليارات في وزارتي النفط والكهرباء. وهدد الحرمي خلال جلسة الأربعاء التي خصصت لإجابة الوزراء على أسئلة النواب باستجواب وزير النفط والمعادن لعدم تقديمه إجابة مقنعة عن أسباب عدم توريد الوزارة للأرصدة المتبقية لدى البنك المركزي وصرف مبالغ مالية كبيرة بطرق غير قانونية والمبالغ المقدمة للطالب الدراسية في معهد الإيميدست» وأسئلة أخرى.

وفي حين برر وزير النفط والمعادن صرف المكافآت بأنها تأتي في إطار تحفيز الموظفين، وأنها لم تخرج عن توصيات البرلمان بالاهتمام بموظفي قطاع النفط، نفى النائب الحرمي صحة ذلك.

وأكد الحرمي بالأرقام أنه تم صرف مكافآت وهمية بقيمة ثمانية ملايين و100 ألف ريال، وتركيب زينة بواجهة وزارة النفط بمناسبة 26 سبتمبر بـ 670 ألف ريال أجور التركيب فقط، ومكافأة للمراقبين التابعين لنائب وزير النفط بـ 560 ألف ريال في 2009/8/5، ونفس المكافأة

الاجتماعية والعمل الحرص على العمالة اليمنية خصوصا في ظل ارتفاع البطالة.

واعترفت الوزيرة بأن هناك عمالة أجنبية موجودة في بعض المنشآت قدمت للزيارة ولم تحصل على تأشيرة عمل لكن عندما يتم اكتشافها يتم بحقها اتخاذ الإجراءات القانونية، مشيرة إلى أن هناك 400 ألف منشأة من الصعب تفتيشها.

من جهة النائب علي العنسي الذي تبني السؤال نيابة عن النائب عبدالرزاق الهجري أكد أن العمالة اليمنية بحاجة إلى تأهيل، فهناك الآلاف من العمالة اليمنية غير مؤهلة وتزدحم بهم الشوارع والحدود اليمنية السعودية.

وقال: أنا على ثقة أن الحكومة لا توالي تأهيل العمالة اليمنية أي اهتمام فهي مشغولة بنفسها والجرع السعري لا أكثر، ولو عملت على تأهيل العمالة اليمنية لكانت حققت أشياء كثيرة.



في 2009/10/3 والمرافقين، كما تم صرف مبلغ 30 ألف ريال مقابل إصلاح تلفون عاطل، ومكافأة لموظفي مكتب الوزير ونائب الوزير بـ 960 ألف ريال مقابل أعمال هي الأصل من مهامهم، ومكافأة توصيل خدمة الإنترنت 105 ألف ريال، إضافة إلى قضايا فساد أخرى.

وفيما يتعلق بفساد وزارة الكهرباء اتهم النائب الحرمي وزارة الكهرباء بدفع 80% من قيمة العقد قبل وصول المواد وفحصها في حين أن القانون يقضي بسداد 85% من قيمة العقد بعد الفحص والتوريد. وفي الجلسة استمع النواب إلى ردود وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل على سؤال النائب عبدالرزاق الهجري حول مبررات استخدام عمال أجنبية في مطار صنعاء الدولي، واستدعاء عمال سيرلنكيين للتبليط. وفي سياق إجابتها أكدت وزيرة الشؤون